الصباح الاقتصادية 12

العدد 3393 - السنة الثانية عشرة
الأحد 13 شوال 1440 - الموافق 16 يونيو 2019
Sunday 16 June 2019 - No.3393 - 12 th Year

أهم مؤشرات النجاح هو مؤشر السيولة والمتابع للحركة منذ بداية العام الجاري يلحظ ذلك الارتفاع

«الشال»: البورصة الكويتية نموذج يدلل على نجاعة جهود الإصلاح

- لا زالت هناك الكثير من الملاحظات التي تحتاج إلى بعض الجهد والوقت لكي يتحسن
- تدفق الأموال الأجنبية إلى البورصة أمر طيب لا بد من وضعه تحت المجهر
- 9 شركات من أصل 19 استحوذت على نحو 73.1 في المئة من كامل سيولة السوق

بورصة الكويت

- ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات نظراً لارتفاع مشترياته وانخفاض مبيعاته
- حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 5.2 في المئة

أوضح تقرير الشال إنه كان لا بد من تقديم نموذج يدلل على نجاعة جهود الإصلاح، فقد جسدت البورصة الكويتية مثل هذا النموذج، لم يكن درب الإصلاح لها ميسراً، واحتاج إلى سياسات وقرارات جراحية، وفي النهاية، أتى بثماره. أهم مؤشرات النجاح هو مؤشر السيولة، والمتابع لحركة السيولة منذ بداية العام الجاري يلحظ ذلك الارتفاع، فالمعدل اليومي لقيمة التداول ارتفع من 11.5 مليون دينار كويتي للشهور الخمسة الأولى من عام 2018، ومن 20.7 مليون دينار كويتي للشهور الخمسة الأخيرة من عام 2018، إلى 30.9 مليون دينار كويتي للشهور الخمسة الأولى من عام 2019، وإلى 31.5 مليون دينار كويتي منذ بداية العام الجاري ولغاية نهاية الأسبوع الفائت.

صحيح أنه لا زالت هناك الكثير من الملاحظات ما يحتاج إلى بعض الجهد وبعض الوقت لكي يتحسن، ولكن، زخم السيولة رغم غياب سياسات إصلاح مالي واقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، ورغم سخونة الأحداث الجيوسياسية في الإقليم، يعتبر تطور إيجابي لافت لا بد من نسب معظمه إلى الإصلاحات الجزئية ضمن البورصة، والتي تمت.

أولى الملاحظات هي أن تدفق الأموال الأجنبية إلى البورصة، وهو أمر طيب، لا بد من وضعه تحت المجهر والتحوط من احتمالات انسحاب تلك الأموال الساخنة في أي لحظة، ولعل تفعيل دور صناع السوق المحليون يخفض من تلك المخاطر. ثاني الملاحظات، هو الانحراف الشديد في توزيع تلك السيولة، فنحو نصف شركات السوق الأول 9- شركات من أصل 19 شركة- استحوذت على نحو 73.1 في المئة من كامل سيولة البورصة خلال العام الجاري وحتى نهاية الأسبوع الفائت. وعلى النقيض من ذلك، نحو نصف الشركات المدرجة وعددها 88 شركة، كان نصيبها من إجمالي سيولة البورصة فقط 0.85 في المئة حتى نهاية الأسبوع الفائت، أي اقل من 1 في المئة. وبعض تلك الشركات غير السائلة في وضع مالي جيد، وبعضها غير ذلك، والفرز وتخفيض المعروض من غير المليء من الشركات، ربما ينتج عنه زيادة سيولة ما تبقى. ثالث الملاحظات هي، استمرار ضعف ثقة المستثمر المحلي في البورصة، فحصيلة قيمة تداولاته للشهور الخمسة الأولى من العام الجاري، وهي شهور نشطة، كان هبوط مطلق ونسبي في مساهمته، وصافي تداولاته كانت بيع -زيادة قيمة مبيعاته عن قيمة مشترياته- بنحو 332.358 مليون دينار كويتي، وتم تعويضها من فائض مشتريات مستثمرين اجانب، وبشكل ضئيل أيضا، من فائض مشتريات مستثمرين من دول مجلس التعاون، وتلك أزمة ثقة لدى المستثمر الكويتي لا بد من دراسة مسبباتها والتعامل معها.

تلك الملاحظات لا تقلل من قصة نجاح إصلاحات البورصة، والأمل هو في انتقال عدواها الحميدة إلى إصلاح الاقتصاد الكلي، فالنتائج لا تتحقق بالإعلان عن الإصلاحات، وإنما بأسبقية العمل من أجل تحقيقها.

سوق العقار المحلي - مايو 2019

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في مايو 2019 مقارنة بسيولة أبريل 2019. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر مايو نحو 238.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 34.8- في المئة عن مستوى سيولة شهر أبريل 2019 البالغة نحو 365.1 مليون دينار كويتي، وكذلك أدنى بما نسبته 14.5- في المئة مقارنة مع سيولة مايو 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 278.5 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات مايو 2019 ما بين نحو 225.4 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 12.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 580 صفقة، توزعت ما بين 560 عقوداً و20 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ250 صفقة ومثلة بنحو 43.1 في المئة من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 97 صفقة وتمثل نحو 16.7 في المئة، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 32 صفقة ممثلة بنحو 5.5 في المئة.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 107 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 44.3- في المئة مقارنة مع أبريل 2019 عندما بلغت نحو 192.2 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 44.9 في المئة من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52.6 في المئة في أبريل 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 127.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو 2019 أدنى بما نسبته 16- في المئة مقارنة بالمعدل، وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 313 صفقة مقارنة بـ595 صفقة في أبريل 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 342 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 323 الف دينار كويتي في أبريل 2019، أي بارتفاع بحدود 5.9 في المئة.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 94.5 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو 31.1- في المئة مقارنة بشهر أبريل 2019 حين بلغت نحو 137.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 39.7 في المئة مقارنة بما نسبته 37.6 في المئة. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 123.8 مليون دينار كويتي، أي ان قيمة تداولات شهر مايو أدنى بما نسبته 23.7- في المئة مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 147 صفقة مقارنة بـ174 صفقة في أبريل 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 643 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 788 الف دينار كويتي في أبريل 2019، أي بانخفاض بحدود 18.5- في المئة.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 36.7 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 2.7 في المئة مقارنة مع أبريل 2019 حين بلغت نحو 35.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 15.4 في المئة مقارنة بما نسبته 9.8 في المئة. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 52.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو أدنى بنحو 30.5- في المئة عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 120 صفقة مقارنة بـ37 صفقة لشهر أبريل 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر مايو 2019 نحو 306 الف دينار كويتي مقارنة بمعدل أبريل 2019 والبالغ نحو 965 الف دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 68.3- في المئة. ولا بد من التنويه، أن هناك ارتفاع كبير وربما استثنائي في عدد صفقات النشاط التجاري ما أدى إلى انخفاض كبير في معدل قيمة الصفقة، ويعزى ذلك إلى تداول محلات صغيرة في مدن الجنوب الجديدة.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر مايو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (مايو 2018) نلاحظ انها حققت انخفاضاً من نحو 278.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 238.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 14.5- في المئة كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الإستثماري بنسبة 27.7- في المئة، سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 2.4- في المئة وسيولة النشاط التجاري بنسبة 0.1- في المئة.

خصائص التداول في بورصة الكويت - مايو 2019

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2019/01/01 إلى 2019/05/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، أي بإتجاه ارتفاع مبيعاتهم وانخفاض مشترياتهم، إذ استحوذوا على 46 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.1 في المئة للشهور الخمسة الأولى 2018) و40.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (40.8 في المئة للشهور الخمسة الأولى 2018). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.511 مليار دينار كويتي، كما اشتروا اسهماً بقيمة 1.318 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 192.510 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى إرتفاع مشترياته وانخفاض مبيعاته، فقد استحوذ على 31.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (28.6 في المئة للفترة نفسها 2018) و20.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (25.9 في المئة للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.044 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 670.885 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 373.359 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 26.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (19.1 في المئة للفترة نفسها 2018) و21.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (20.5 في المئة للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 862.759 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهماً بقيمة 714.870 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 147.889 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الإستثمار، فقد استحوذ على 7.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (15 في المئة للفترة نفسها 2018) و6.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (10 في المئة للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 243.128 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهماً بقيمة 210.167 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 32.960 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.797 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 85.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (81.9 في المئة للفترة نفسها 2018)، في حين اشتروا اسهماً بقيمة 2.465 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 75 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (80.4 في المئة للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً بنحو 332.358 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 19.9 في المئة (14.5 في المئة للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 653.257 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 328.459 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (11.3 في المئة للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 324.798 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 5.2 في المئة (5 في المئة للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 169.834 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة اسهمهم المباعة نحو 4.9 في المئة (6.9 في المئة للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 162.274 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراء وبنحو 7.560 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80 في المئة للكويتيين، 14.9 في المئة للمتداولين من الجنسيات الاخرى و5.1 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.2 في المئة للكويتيين، 12.9 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.9 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي بفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة قليلاً، أي ما نسبته 0.4 في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية مايو 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 22.2- في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية مايو 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مايو 2019 نحو 14.619 حساباً أي ما نسبته نحو 3.76 في المئة من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14.589 حساباً في نهاية أبريل 2019 أي ما نسبته نحو 3.75 في المئة من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بلغت نسبته 0.2 في المئة خلال مايو 2019.

نتائج بنك الكويت الدولي - الربع الأول 2019

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 6.28 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 1.45 مليون دينار كويتي نسبته نحو 18.7 في المئة، مقارنة بنحو 7.73 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع المصروفات التشغيلية. وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.11 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 8.75 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 9.86 مليون دينار كويتي.

وفي انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 294 الف دينار كويتي أو بنسبة 1.7 في المئة، وصولا إلى نحو 17.02 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 17.32 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018، وذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 131 الف دينار كويتي أو بنحو 1 في المئة، وصولا إلى نحو 13.43 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 13.56 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضا، بند صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية بنحو 311 الف دينار كويتي، وصولا إلى 192 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 503 الف دينار كويتي. بينما ارتفع بند إيرادات إستثمارات بنحو 162 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 769 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 607 الف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 816 الف دينار كويتي أو بنسبة 10.9 في المئة، وصولا إلى نحو 8.27 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 7.45 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 2.17 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت نسبته 22.7 في المئة او نحو 402 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.77 مليون دينار كويتي. وذلك بفسر انخفاض هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 25.6 في المئة بعد أن كان عند نحو 37.6 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 79 مليون دينار كويتي ونسبته 3.6 في المئة، ليصل إلى نحو 2.248 مليار دينار كويتي مقابل نحو 2.169 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 271.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 13.8 في المئة عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ نحو 1.976 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 30.7 مليون دينار كويتي أي نحو 1.9 في المئة، ليصل إلى نحو 1.636 مليار دينار كويتي (72.8 في المئة من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.606 مليار دينار كويتي (74 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وارتفع بنحو 20.8 في المئة أو نحو 281.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.355 مليار دينار كويتي (68.6 في المئة من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي مديتو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.2 في المئة مقارنة بنحو 81.8 في المئة. وارتفع أيضا، بند المستحق من البنوك بنحو 61.7 مليون دينار كويتي أو نحو 19.5 في المئة وصولا إلى 377.4 مليون دينار كويتي (16.8 في المئة من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 315.7 مليون دينار كويتي (14.6 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. ولكنه انخفض بنحو 17.9 مليون دينار كويتي أو نحو 4.5 في المئة، مقارنة بنحو 395.2 مليون دينار كويتي (20 في المئة من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2018.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 82.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4 في المئة لتصل إلى نحو 1.974 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.892 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 261.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 15.2 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8 في المئة مقارنة بنحو 86.7 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.2 في المئة مقارنة بنحو 11.9 في المئة. وانخفض أيضا، مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.1 في المئة مقارنة مع نحو 1.6 في المئة. وانخفض العائد على معدل راسمال البنك (ROC) إلى نحو 24.2 في المئة مقارنة بنحو 29.8 في المئة، وكذلك انخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 6.40 فلس مقارنة بنحو 7.93 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 12.4 ضعف مقارنة مع نحو 7.3 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنسبة 37.2 في المئة مقارنة بمستوى سعره في نهاية مارس 2018، مقابل انخفاض لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 19.3 في المئة عن مستواها في نهاية مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة مقارنة مع 0.9 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

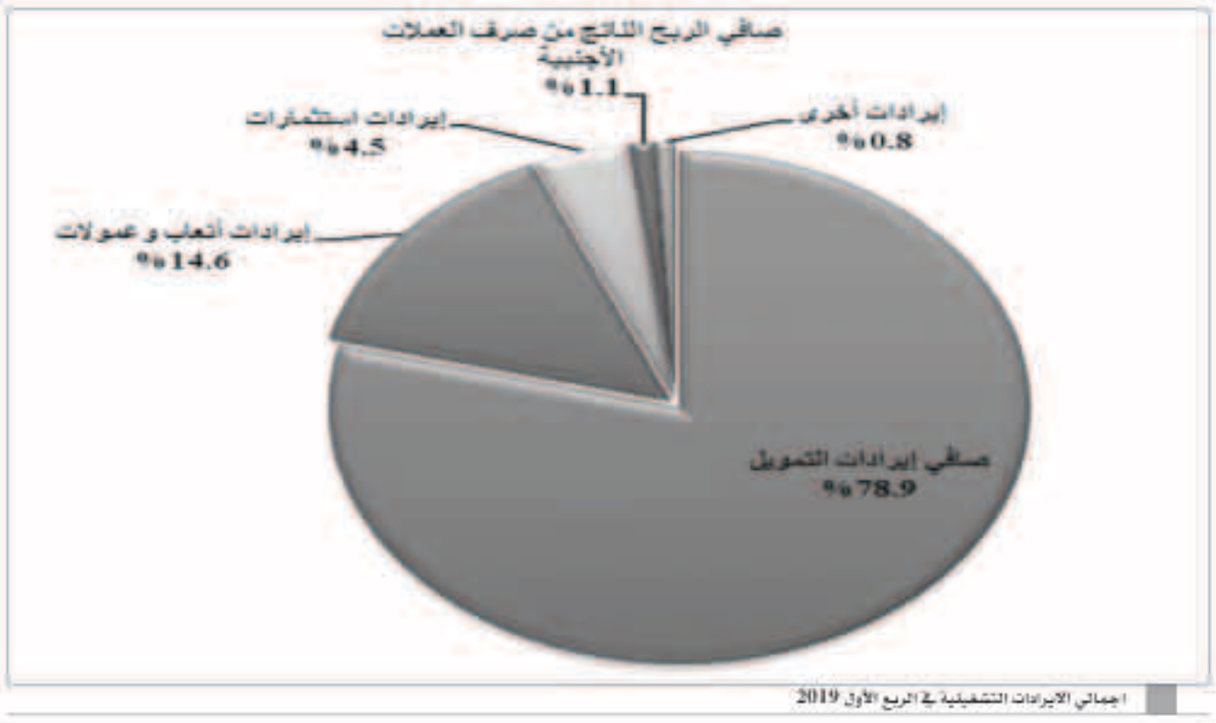

اجمالي الايرادات التشغيلية في الربع الأول 2019

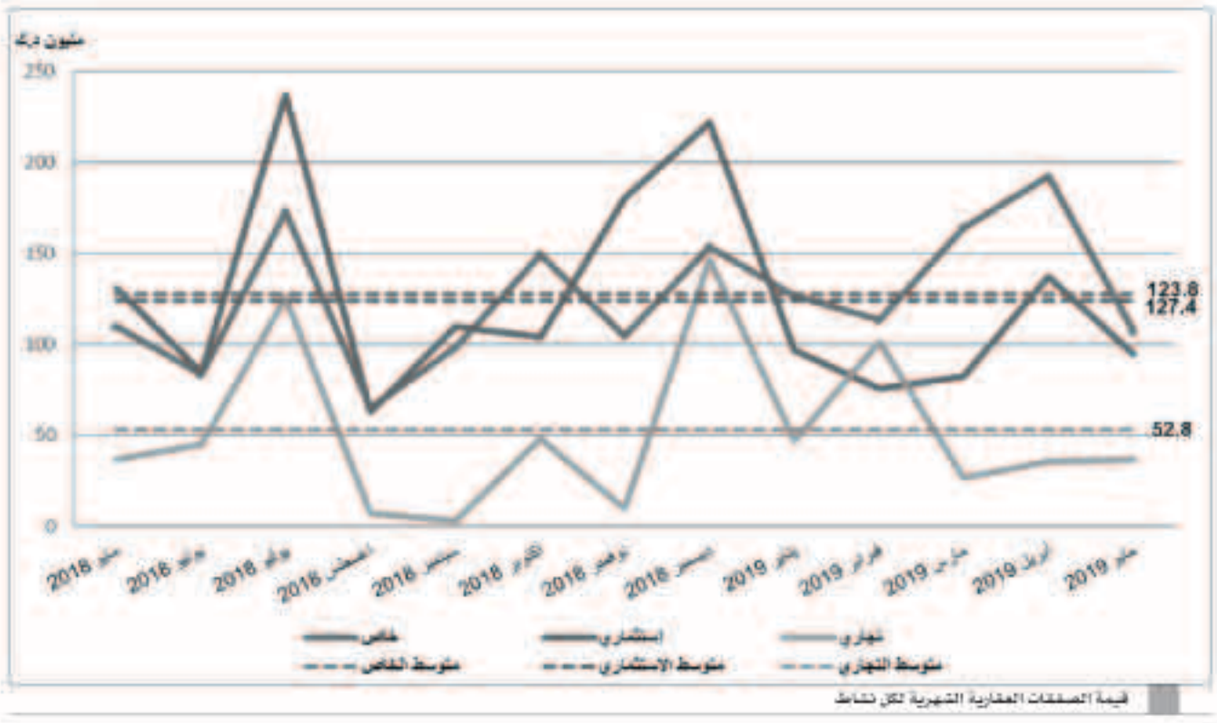

قيمة الصفقات العقارية الشهرية لكل نشاط